

علاقة منهج القيمة العادلة بالأزمة المالية العالمية (دراسة حالة في بنك ليمان برذرز Lemans Brothers)

م. حاتم كريم كاظم جامعة الكوفة/كلية الادارة والاقتصاد/قسم المحاسبة

السيد بهاء حسين عبيس

المستخلص

وُجّهت العديد من الاتهامات الى بعض المعايير المحاسبية الدولية او (الأمريكية) ومنها المعايير الخاصة بالقيمة العادلة والافصاح والحيطة والحذر لكونها المسؤولة عن حدوث الازمة المالية العالمية التي تكررت في الآونة الاخيرة وأصبحت ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام ، وقد كانت هناك مجموعة من الأسباب الحقيقية المثيرة لهذه الازمة وهي زيادة احجام المديونية (الرافعة المالية) فهناك أصول تمثل ملكية الموارد العينية من اراضي ومباني وغيرها وأصول تمثل المديونية اي الاقتراض والاقتراض التي تعد المسبب الرئيسي لحدوث الازمة ، وكذلك انعدام الرقابة والاشراف على المؤسسات المالية الوسيطة مثل بنوك الاستثمار وسماسرة الرهون العقارية او انعدام الرقابة على المنتجات المالية الجديدة مثل المشتقات المالية او الرقابة على الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية ، وغياب الشفافية وتأخر الافصاح عن الخسائر المتراكمة في القوائم المالية للمؤسسات المالية ، وزيادة سعر الفائدة المتوالي ادى الى زيادة عبء القروض العقارية من حيث مدتها وسداد اقساطها وعدم التزام المصارف الأمريكية باتفاقية بازل (١) وبازل (٢)، ان هذه العوامل مجتمعة ساعدت على حدوث الازمة ولكن على الرغم من ذلك وجهت الاتهامات الى منهج القيمة العادلة كونه مسبب رئيسي لهذه الازمة لذلك هدف هذا البحث الى الاجابة عن السؤال التالي:- هل كان استخدام منهج القيمة العادلة في قياس الاصول المالية هو احد الاسباب الرئيسية لحدوث الازمة المالية العالمية؟

وقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها وجود اختلاف من قبل الاقتصاديين والمحللين الماليين حول اسباب حدوث الازمة وسبل علاجها وأن سبب اتهام منهج القيمة العادلة هو عدم امكانية الحصول على الاقيام السوقية للعديد من الاصول وإمكانية التلاعب بها وأن اتهام هذا المنهج بأنه المسبب الرئيسي للأزمة ما هي الاتهامات غير صحيحة .

اما اهم التوصيات التي توصل اليها البحث ضرورة اعادة الثقة الى الاسواق المالية العالمية من خلال توعية المستثمرين بأهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والمساهمة في اعطاء الشفافية لجعل قراراتهم صائبة والعمل على تجنب وقوع الشركات والاسواق المالية في العراق ضحيةً للتجارب والأفكار الخاطئة التي وقعت بها الشركات والاسواق العالمية واتخاذ كافة السبل والآليات لمعالجتها.

المقدمة

شهد العالم مؤخرًا أزمة يمكن اعتبارها برأي الكثير من المختصين واحدة من اكبر الأزمات التي مرت بالاقتصاد العالمي خلال العقود الأخيرة ونجد ذلك جليا من خلال أثارها ونتائجها . فما هي هذه الأزمة ؟ وكيف حدثت ؟ ومن المسؤول عنها؟ وهل لها علاقة بالمحاسبة؟ وما هي الآثار المستقبلية المتوقعة لها؟ هل ستتأثر كل دول العالم بها ؟ وما هو الحل؟

أما بخصوص العلاقة بين هذه الأزمة العالمية والمحاسبة فيمكن القول ان الجدل العالمي القائم حول مسؤولية كل من منهج القيمة العادلة ومبدأ الإفصاح والحيطة والحذر عن هذه الأزمة هي الأواصر الأساسية لهذه العلاقة، حيث صرحت بذلك الكثير من الجهات وخصوصاً عدد من

أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي، و كذلك الكثير من رؤساء مجلس إدارات بنوك وشركات عملاقة بتشكيل خطة الإنقاذ الأمريكية المتضمنة إمكانية وقف تطبيق جميع معايير المحاسبة المتهمه بالتسبب بالأزمة، ووقفت مجالس معايير المحاسبة جنباً إلى جنب للدفاع عن هذا المنهج ومقاومة الدعوة لإيقافه، وخير دليل على ذلك تكاتف كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) للدفاع عن هذا المنهج وتبرير صحته ومباشرة إنشاء لجان أنيط بها مهام تحليل الأزمة وبيان براءة منهج القيمة العادلة من الاتهامات الموجهة لها من عدمها.

نظرا لتشعب أسباب نشوء هذه الأزمة العالمية فقد اختار الباحث خوض جانب واحد من جوانبها فقط ، لما يتضح من أهمية خاصة متمثلاً بمنهج القيمة العادلة ومدى حقيقة تسببه بالأزمة المالية العالمية ،من خلال مساسه بصلب الفكر المحاسبي الحديث والمعاصر فقد وجد انه من المفيد عمل بحث يبين مدى صحة هذه الاتهامات .

مشكلة البحث :-

إن الأزمة المالية العالمية تعد من أسوأ الأزمات التي مرت بالعالم ، وقد قال البعض عنها أنها أزمة الأزمات وخصوصاً أنها بدأت من قطب العالم الأول (الولايات المتحدة الأمريكية)، وبدأ العالم بكل أقطاره بالتأثر بها وبشكل متسارع وكأنها كما يصفها البعض بعطسة أمريكا التي أصابت العالم بالزكام .

لذلك تكمن مشكلة البحث في قيام العديد من رموز الاقتصاد جنباً إلى جنب مع رموز السياسة بكيل الاتهامات لمنهج القيمة العادلة بأنه السبب الرئيس لهذه الأزمة .

أهمية البحث :-

تتضح أهمية البحث من أهمية الأزمة التي حصلت، فهذه الأزمة لها اثر كبير على الاقتصاد العالمي ، وسيكون لها نتائج وخيمة برأي الكثير من الاقتصاديين والمحاسبين قد تؤدي إلى ركود اقتصادي كبير، مما قد ينعكس سلبياً على جميع جهود الدول في حل مشاكل البطالة والفقر، أي قد تؤدي إلى تفاقم تلك المشاكل بشكل أسوء مما هي عليه الآن.

مما هو ملاحظ انه قد يكون هناك أسباب عديدة ولدت هذه الأزمة، وحيث أن هذا البحث يتناول احد الأسباب الموجه إليها إصبع الاتهام "منهج القيمة العادلة"، فإن استطاع هذا البحث الإجابة عن السؤال الرئيسي له، ، فستكون له أهمية لا يستهان بها في جعل الجميع يوجه جل مجهوده نحو محاولة إيجاد الأسباب الحقيقية المسببة للأزمة المالية العالمية .

هدف البحث :-

يتمثل هدف البحث بمحاولة معرفة الاسباب الرئيسية التي ادت الى حدوث الازمة المالية العالمية .

فرضية البحث :-

يعتمد البحث على فرضية مفادها :-

(إن منهج القيمة العادلة ليس هو السبب الرئيسي لحدوث الأزمة المالية العالمية) .

المبحث الأول

منهج القيمة العادلة

أولاً- منهج القيمة العادلة...مدخل مفاهيمي:-

إن المحاسبة تعالج الأحداث والعمليات المالية للوحدة الاقتصادية ، وتقدم دورياً قوائم مالية أساسية للمستخدمين الخارجيين بالدرجة الأولى المساهمين والمقرضين والدائنين ، فضلاً عن قوائم وبيانات محاسبية خاصة موجهة لخدمة الإدارة داخل الوحدة الاقتصادية . لذلك فإن فاعلية نظام المعلومات المحاسبية في تحقيق أهداف المستخدمين هو الأساس الذي يجب ان يبني عليه مضمون وشكل هذه القوائم المالية ، أي أن القوائم المالية يجب أن تكون نافعة (معيار المنفعة) . وهذا هو المعيار الحاكم الذي اعتمده مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في إطاره المفاهيمي. (IASB, 2008,42)

ان القيمة العادلة (Fair value) هي المبلغ الذي يمكن مقابله استبدال الأصل أو تسوية مطلوبات بين أطراف مطلعة وراغبة في عملية تتم بحسن نية بين أطراف ليست ذات مصلحة ، حيث يتضمن المعيار رقم (٣٩ دولي ، ١٥٧ أمريكي) وجوب الاعتراف بكافة الموجودات المالية والمطلوبات المالية في الميزانية العمومية بما في ذلك كافة المشتقات، ويجب مبدئياً قياسها بمقدار التكلفة التي هي القيمة العادلة للعرض المعطى أو المستلم لامتلاك الأصل المالي أو المطلوب (فضلاً عن مكاسب وخسائر تحوطية معينة). وبعد الاعتراف المبدئي يجب قياس كافة الموجودات المالية بمقدار القيمة العادلة فيما عدا ما يلي التي يجب تسجيلها بمقدار التكلفة المطفأة على أن تكون خاضعة لاختبار انخفاض القيمة:- (David,2008, 71)

أ- قروض والذمم المدينة التي أحدثتها المنشأة غير محتفظ بها للمتاجرة.

ب- الاستثمارات الأخرى ذات الاستحقاق الثابت مثل الأدوات المالية للدين والأسهم الممتازة القابلة للاسترداد إجبارياً والتي تنوي المنشأة الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق و القدرة على عمل ذلك.

ج- الموجودات المالية التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق به (مقتصرة على بعض أدوات حقوق الملكية بدون سعر مدرج في السوق وبعض المشتقات المرتبطة بتسليم أدوات حقوق الملكية غير المدرجة والتي يجب تسويتها بموجبها).

ان القوائم المالية الأساسية ذات فائدة بقدر ما تكون قيمها المعطاة لمختلف بنودها ذات عائدية وموثوقية وتمثل الواقع بصدق . فمن الواضح ان فائدة وأهمية هذه القوائم المالية تعتمد على نوع القيم المعطاة للعناصر الواردة فيها : فمثلاً قيمة الأصل الواردة في قائمة المركز المالي ، هل تعني هذه القيمة التاريخية لشراء أو إنتاج الأصل ؟ وهذه هي بالمصطلح الدقيق تكلفة تاريخية – ام هل تعني صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق ؟ أم هل تعني قيمة تكلفة الاستبدال شراءاً أو إنتاجاً ؟ إن تأثير عدم إعطاء قيم واقعية لعناصر هذه القوائم المالية لا يقتصر على الإقلال من فائدة المعلومات المحاسبية المشتقة منها ، بل أن ذلك:- (Herz,2002,38)

(١) قد يؤدي في كثير من الأحيان إلى قرارات إدارية غير صحيحة داخل المنشأة فيما يتعلق بتوزيع الأرباح وتسعير الإنتاج وتقييم الأداء وتخصيص الموارد .

(٢) وقد يؤدي الى قرارات خاطئة يتخذها مستخدمو هذه المعلومات خارج المشروع (المساهمون، والمستثمرون، والمقرضون، والدائنون، والمؤسسات الحكومية، والمستهلكون)، لأن معطيات التنبؤ المعتمدة لإتخاذ القرار هي نفسها خاطئة .

إن عملية القياس النقدي للأحداث الاقتصادية هي من حيث الجوهر عملية تقويم ، أي عملية تحديد ووضع القيمة ، ولا بد من الإشارة إلى إن وحدة القياس المحاسبي هي نفسها غير ثابتة عبر الزمن ، فالدينار اليوم ليس له نفس القيمة مثل دينار الامس أو دينار الغد ، لأن قوته الشرائية من السلع والخدمات تتغير بمرور الزمن ولذلك فإن فرض ثبات وحدة القياس النقدي الذي تستند إليه

المحاسبة التقليدية أو محاسبة الكلفة التاريخية هو فرض غير واقعي ، وقياسه يؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة . فالقوة الشرائية لوحدة القياس النقدي تتغير بتغير أسعار السلع والخدمات ، فهي تزداد عندما تنخفض الأسعار – أي في حالة الانكماش النقدي – وتنخفض عندما ترتفع الأسعار – أي في حالة التضخم النقدي- بشكل عام توجد علاقة عكسية بين تغير القوة الشرائية لوحدة القياس النقدي وبين تغير الأسعار.

إن حالة زيادة القوة الشرائية ، أي حالة انخفاض أسعار السلع والخدمات بشكل عام ، هي حالة نادرة جداً في الاقتصاد المعاصر ، فقد ظهرت آخر مرة في التاريخ الاقتصادي الحديث لفترة قصيرة نسبياً لا تتجاوز ثلاث أو أربع سنوات خلال الأزمة الاقتصادية الكبرى في ثلاثينيات القرن العشرين . وقد واجه المحاسبون حالة الانكماش النقدي بقبول الهيمنة الكاملة لقاعدة الحيطة والحذر أساساً لتقويم الأصول. (حنان ، ٢٠٠٤ ، ص ١١-١٣)

ثانياً- مدارس قياس الدخل:-

تحتل نظرية وقياس دخل المنشأة موضعاً مركزياً في أدبيات المحاسبة المالية والإدارية . إلا أن مفهوم الدخل يبقى عرضة لتفسيرات ومدارس مختلفة ، وهناك أربع مدارس فكرية تهتم بقياس دخل المنشأة وهي كالآتي :- (الناعي ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٥٨)

١- **المدرسة الكلاسيكية :-** وترتبط هذه المدرسة الفكرية أساساً مع فرضية وحدة القياس ومبدأ الكلفة التاريخية ، وتنتظر هذه المدرسة إلى دخل المنشأة على أنه الدخل المحاسبي ، وتعرف عموماً بمحاسبة الكلفة التاريخية أو المحاسبة التقليدية .

والتكلفة التاريخية هي تسجيل الأصول بالمبلغ النقدي أو ما في حكمه الذي دفع أو بالقيمة العادلة لما أعطى بالمقابل في تاريخ الحصول عليها ، وتسجل الالتزامات بقيمة ما تم استلامه مقابل الالتزام في بعض الظروف مثل ضرائب الدخل مبلغ النقدية أو ما في حكمها الذي من المتوقع أن يدفع لسداد الالتزام ضمن النشاط العادي للمنشأة .

أي أن الكلفة التاريخية تشير إلى مبلغ من النقد ، أو ما يوازي النقد المدفوع للحصول على (حيازة) موجود ، أو إلى مبلغ من النقد أو ما يوازي المستلم بحصول أو لإحداث مطلوب .

(بلقاوي ، ٢٠٠٩ ، المجلد الثاني ، ص ٣٧٨)

تمثل الكلفة التاريخية أساس تقويم ملائم لأغراض الاعتراف بحيازة كافة السلع والخدمات بما فيها الحصول على رأس المال . بتعبير آخر ، إن أي بند أو فقرة سيتم تقويمه أو تقويمها على أساس سعر التبادل في تاريخ الحيازة ، ويتم تثبيته في الكشوفات المالية بتلك القيمة أو الجزء غير المستنفذ من تلك القيمة واستناداً إلى ذلك فإن التقرير رقم (٤) لمجلس المبادئ المحاسبية (APB) عرف الكلفة على النحو التالي: (تمثل الكلفة مقدار مقياس مالياً من النقد الذي تم إنفاقه أو ممتلكات أخرى ممولة أو رأس مال تم إصداره أو الخدمات المنجزة أو المطلوبات التي تم حصولها (إحداثها) مقابل السلع أو الخدمات المستلمة أو التي يتوقع استلامها). (بلقاوي ، ٢٠٠٩ ، المجلد الأول ، ص ٣٧٨) لقد جاء الأساس المنطقي للمحاسبة التقليدية واستخدامها للكلفة التاريخية لغرض تقويم الموجودات غير المالية من عدة مصادر ، وتمثل الدراسة البحثية لباتون ولنتون الأكثر تأثيراً من بين تلك المصادر . ويتم الاعتماد على دراستهما في العديد من المناقشات لغرض الدعم النظري للمحاسبة في يومنا هذا.

(كام ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٢١)

٢ – **المدرسة المحدثة :-** تتميز هذه المدرسة بالتخلي عن فرضية وحدة القياس وأعرافها بالتغير في المستوى العام للأسعار وأرتباطها بمبدأ الكلفة التاريخية ، وتعرف هذه المدرسة عموماً بمحاسبة الكلفة التاريخية المعدلة بالمستوى العام للأسعار . ومفهوم دخل المنشأة لدى هذه المدرسة هو الدخل المحاسبي المعدل بالمستوى العام للأسعار .

٣- المدرسة الراديكالية (الاتجاه الأول) :- تتميز هذه المدرسة باختيارها القيمة الجارية (Current Value) كأساس للتقييم ، ويعتمد هذا الاتجاه على الكشوفات المالية غير المعدلة بالمستوى العام للأسعار ، وتعرف عموماً بحاسبة القيمة الجارية ومفهومها للدخل هو الدخل الحالي .

اما عن أسس محاسبة القيمة الجارية فهي :- (حنان ، ٢٠٠٤ ، ص ١١١)

١- يمكن النظر إلى محاسبة القيمة الجارية على أنها تعديل للبيانات التاريخية وفق الأسعار الخاصة بأصول المنشأة وليس وفق المستوى العام للأسعار ، وأن هذا التعديل يثبت في السجلات حيث تعتمد القيم الجديدة الجارية . وهذا يعني أن محاسبة القيمة الجارية تمثل بديلاً للقياس المحاسبي التاريخي ، وأن هذا البديل الجديد يهدف إلى عكس التغيرات الخاصة في الأسعار التي تهم المنشأة .

٢- إن محاسبة القيم الجارية هي بديل حقيقي للمحاسبة التقليدية وفق التكاليف التاريخية ، ففي محاسبة القيم الجارية ليس الأمر مجرد إعادة التعبير عن الأرقام المحاسبية التاريخية بأستخدام وحدات قياس موحدة للقيمة ، إنما هي خروج عن أهم قواعد ومبادئ محاسبة التكاليف التاريخية ، على وجه الخصوص خروج عن مبدأ تحقق الإيراد بالبيع المطبق عموماً في محاسبة التكاليف التاريخية فالاعتراف بالتغيرات في الأسعار الخاصة - أسعار أصول المنشأة - معناه رفض أساس التكلفة التاريخية وعدم التقيد بالمفهوم التقليدي لتحقيق الإيراد والربح . فاتباع محاسبة القيم الجارية يؤدي إلى تجنب أخطاء التوقيت الناتجة عن تأجيل الاعتراف بالتغيرات في قيم الأصول إلى أن يتم عقد الصفقات والمبادلات .

٣- في محاسبة القيمة الجارية يقتصر التعديل على الأصول غير النقدية ، وتبقى الأصول النقدية دون تعديل لأنها تظهر دائماً بأسعارها الخاصة التي لا تتغير من وقت لآخر لذلك فهي لا تظهر في محاسبة القيمة الجارية كمكاسب أو خسائر في القوة الشرائية العامة للبنود النقدية .

٤- ان اتباع محاسبة القيمة الجارية يؤدي الى الاعتراف بمكاسب او خسائر حيازة الاصول غير النقدية وذلك بمجرد حدوث تغير في اسعارها الخاصة ارتفاعاً او انخفاضاً أي يؤدي الى تجنب اخطاء التوقيت الملازمة لنموذج التكلفة التاريخية .

٥- ان مكاسب وخسائر حيازة البنود غير النقدية لن تمثل قياساً حقيقياً ما لم يُراعَ عند قياسها اثر التغير في المستوى العام للأسعار .

وتتكون هذه المدرسة من قسمين هما :- (كام ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٢٥)

١- سعر الدخول الجاري أو تكلفة الاستبدال :- يمثل سعر الدخول الجاري المبلغ النقدي أو ما يماثله للحصول على نفس الأصل أو أصل مكافئ ، أي سعر السوق الحالي اللازم لاستبدال أصل مماثل تماماً أو أصل مكافئ لأصل موجود ، ويختلف المحاسبون في تحديد معنى الأصل المكافئ ، ولقد استخدمت ثلاثة تفسيرات لسعر الدخول الجاري :

أ- تكلفة إعادة إنتاج الأصول الموجودة : وهي المبلغ النقدي أو ما يماثله واللازم للحصول على أصل مماثل للأصل الموجود ، أي إجراء عملية الاستبدال دون مراعاة التحسينات التكنولوجية ويركز (ادواردز وبل) على هذا المفهوم لتكلفة الاستبدال ، فالتكلفة الجارية هي تكلفة استخدام أصل ثابت معين اختارته المنشأة قبل عدة دورات وما زالت تستثمره .

ب- تكلفة استبدال أصول مكافئة بالأصول الموجودة: وهي المبلغ النقدي واللازم للحصول على أصل مكافئ أو معادل في سوق الأصول المستعملة وله نفس العمر الإنتاجي للأصل الموجود حالياً أي دون اعتبار للتغيرات التكنولوجية الطارئة أيضاً.

ج- بينما يركز التفسيران السابقان لمفهوم تكلفة الاستبدال على الأصول الموجودة يهتم هذا التفسير بتكلفة استبدال طاقة إنتاجية جديدة مكافئة بالطاقة الموجودة ، إن تكلفة استبدال طاقة إنتاجية جديدة هي المبلغ النقدي أو ما يماثله واللازم للحصول (شراءً أو إنتاجاً) على الطاقة الإنتاجية لأصل جديد أو مجموعة من الأصول تعكس التطورات التكنولوجية الحديثة دون اعتبار للأصول الموجودة ، فتكلفة استبدال الطاقة الإنتاجية ينبغي أن يعبر عنها بأحدث الطرق الإنتاجية

المتاحة ، إذ إن تقدير تكلفة استبدال أصول مكافئة بأصول مستعملة ومتقدمة تكنولوجياً أو نصف متقدمة هو أمر عقيم ومضيق للوقت ولا يقدم أساساً متيناً لقياس تكلفة العمليات الجارية . (حنان ، ٢٠٠٤ ، ص ١١٤) .

٢- **سعر الخروج الجاري أو صافي القيمة البيعية :-** يمثل سعر الخروج الجاري المبلغ النقدي الذي يمكن أن يباع به الأصل أو يمكن به إعادة تمويل الخصوم (المطلوبات) ، إن سعر الخروج الجاري يتفق عموماً مع :-

أ - سعر البيع في ظل ظروف عادية وليس في ظل ظروف قسرية .

ب - سعر البيع في وقت القياس .

وهذا هو نموذج القياس الذي اتهم بالتسبب بالأزمة المالية العالمية ويتم التطرق الى ذلك لاحقاً . إن تطبيق محاسبة القيمة الجارية وفق مدخل سعر الخروج الجاري يقدم بعض المزايا من ناحية ويعاني من بعض السلبيات من ناحية أخرى ، وسنناقش أولاً أهم هذه المزايا:- (النقيب ، ٢٠٠٤ ، ص ٤١٦)

أ- تستخدم هذه الطريقة كأداة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية .

ب- تقدم محاسبة سعر الخروج الجاري معلومات هامة وضرورية لتقييم سيولة المنشأة وتلاؤمها المالي، فالمنشأة التي تتصرف بأصول يمكن تحويلها إلى سيولة كبيرة لها حظ أكبر في مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة من منشأة تحتفظ بأصول ذات قيمة بيعيه ضئيلة ، وهكذا فإن تطبيق محاسبة سعر الخروج الجاري سيؤدي إلى ازدياد الاهتمام بقائمة المركز المالي .

ج - تقدم محاسبة سعر الخروج الجاري مرشداً جيداً لتقييم مدى تحقيق وظيفة الحراسة المناطة بالإدارة فهي على خلاف أسعار الدخول والتكاليف التاريخية تعكس التضحيات الجارية بإفصاحها عن أسعار البيع القابلة للتحقق .

د- يؤدي تطبيق محاسبة أسعار الخروج الجارية إلى الاستغناء عن الحاجة إلى توزيع تكاليف الأصول الثابتة على العمر الإنتاجي المقدر . فإستهلاك دورة محاسبية معينة وفق أسعار الخروج الجارية هو عبارة عن الفرق بين سعر الخروج الجاري لهذا الأصل في أول وآخر الدورة المحاسبية .

هـ- إن محاسبة أسعار الخروج الجارية قابلة للتطبيق في العديد من المنشآت خاصة في المجالات التي يتصف فيها سعر السوق بالموضوعية وقابلية التحقق .

إلى جانب المزايا السابقة توجد بعض المساوئ والسلبيات:- (حنان، ٢٠٠٤ ، ص ١٤٤)

أ- إن محاسبة أسعار الخروج الجارية تقدم معلومات نافعة وملائمة بالنسبة للأصول المتوقع بيعها والتي يمكن تحديد سعرها في سوق نظامية وكذلك عندما تتوفر أسعار للسلع والتجهيزات المستعملة بهدف تقويم الأصول الثابتة وتحديد أعباء الاستهلاك . وهذه السوق النظامية متوفرة عادة للإنتاج النمطي ولكن من الصعب تحديد القيمة القابلة للبيع لتجهيزات مصممة بناءً على طلب المنشأة وبمواصفات خاصة وأستخدامات خاصة محدودة ، وهنا يأتي دور المقدر أو المثمن الخبير .

ب- إن تقويم بعض الأصول والالتزامات وفق أسعار الخروج الجارية لم يحل حتى الآن بشكل ملائم ومرضي. فمن ناحية هناك صعوبة في تقويم الأصول غير الملموسة وبشكل خاص تقويم الشهرة . بصورة عامة فإن غياب الأسواق يجعل تحديد القيمة القابلة للتحقيق امراً صعباً . ومن ناحية ثانية هناك مشكلة تقويم الالتزامات، هل تقوم على أساس القيمة التعاقدية أم تقوم على أساس المبالغ اللازمة لإعادة التمويل والحصول عليها من جديد . (بلقاوي ، ٢٠٠٩ ،

المجلد الثاني ، ص ٣٧٥)

ج- إن التخلي عن قاعدة تحقق الربح عند البيع وأفتراض تصفية موارد المنشأة عند إتباع أسعار الخروج الجارية يتعارض مع الفرض السائد بإستمراية المشروع .

د- إن محاسبة أسعار الخروج الجارية تتجاهل تغيرات القوة الشرائية في البنود النقدية وكذلك تغيرات القوة الشرائية العامة .

هـ- إن العبء الرئيسية التي تقف في طريق تطبيق محاسبة أسعار الخروج الجارية هي صعوبة أو استحالة الحصول على أسعار بيع على أساس موضوعي لكثير من بنود قائمة المركز المالي .
(حنان ، ٢٠٠٤ ، ص ١٤٥)

رابعاً – المدرسة الراديكالية (الاتجاه الثاني) :- وتتمثل بمحاسبة القيمة الجارية المعدلة على أساس المستوى العام للأسعار ، ولها نفس خصائص المدرسة السابقة عدا ما يتعلق بمراعاة التغيير في المستوى العام للأسعار . (بلقاوي ، ٢٠٠٩ ، المجلد الثاني ، ص ٣٨٢)
ويلاحظ ان التفرقة بين سعر الدخول وسعر الخروج يعد مهماً لأن سعر الدخول يمثل قيم التضحية (مدخلات) التي تتمثل بالكلفة التاريخية او الاستبدالية أي توضيحات من جانب المنشأة للحصول على السلع والخدمات اللازمة للأداء بينما سعر الخروج هو قيم المنفعة (المخرجات) التي تتمثل بسعر البيع او صافي القيمة البيعية أي المنافع التي يتم الحصول عليها نتيجة اداء النشاط .

المبحث الثاني الأزمة المالية العالمية

اولاً- الأزمة المالية العالمية المفهوم والنشأة:-

شكل تكرار الازمات المالية في تسعينيات القرن الماضي ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام وترجع اسباب ذلك الى ان آثارها السلبية كانت حادة وخطيرة وهددت الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول المعنية فضلاً عن انتشار هذه الآثار وعدوى الازمات المالية لتشمل دولاً اخرى نتيجة للانفتاح الاقتصادي والمالي الذي تشهده تلك الدول.

وأشارت تقارير صندوق النقد الدولي الى انه خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٢) تعرض اكثر من ثلثي الدول الأعضاء في الصندوق لأزمات واضطرابات مصرفية حادة ، كما أن وتيرة تلك الازمات تكررت وتلاحقت عالمياً .

صحيح أن الأزمة المالية الحالية لن تكون نهاية العالم ، لكنها بالتأكيد سوف تؤدي إلى إعادة تقييم وإعادة نظر ومراجعة كبيرة لكثير من الممارسات المالية والاقتصادية التي اعتبرت لفترة طويلة من المسلمات . إن المراجعة المتوقعة من جراء هذه الأزمة سوف تشمل جوانب كثيرة من حياتنا الاقتصادية ، حيث أنها لن تقتصر فقط على إعادة النظر في الممارسات المصرفية بما يشمل التمويل وكلفه ، بل ستطال أيضاً الرقابة المصرفية ، كما ستطال الاستثمار وحركة رؤوس الأموال وكذلك درجة تحرير الأنشطة المالية والاقتصادية ومستوى المديونية وحتى قضايا أخرى تتعلق بالمعايير المحاسبية .

وقد شهدت مدة العقدين الماضيين من القرن السابق ابتكارات مالية حديثة وزيادة التكافل بين الأسواق المالية العالمية، وهذا يبدو بالفعل تسبب بإضافة بعض العوامل والمخاوف الجديدة التي تمارس تأثيرها في مختلف الأزمات بعد أن أصبحت هذه ظاهرة غير حديثة، لكن انتشارها وما سببته من أثار معدية قد بدا أكثر وضوحاً في الفترات القليلة الماضية مقارنة بالفترات السابقة .

وحاول الكثير من الكتاب بإسهاماتهم الفكرية تحديد ماهية الأزمات المالية . فالأزمة المالية عبارة عن حدث اقتصادي يمس أسواق البورصة وأسواق الائتمان لدولة معينة أو مجموعة دول ينتج عنها مخاطر تظهر آثارها على الاقتصاد مسبب بدوره أزمة مالية ثم انكماش اقتصادي ويصاحبها أزمات السيولة والنقدية وانخفاض في الاستثمار وهو ما يزيد في واقع الأمر من حالة الذعر والحذر في الأسواق المالية . (الشيخ، 2009 : 3)

وتعرف الأزمة المالية بصفة عامة على أنها " توقف الأحداث المنظمة المتوقعة واضطراب العادات والعرف مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن لتكوين عادات جديدة أكثر ملاءمة" .
(عليوة، 2004 : 13)

وتعرف الأزمة المالية بشكل خاص بأنها انهيار النظام المالي برمته مصحوبا بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي . فالأزمة المالية هي انهيار مفاجئ في سوق الأسهم أو في عملة دولة ما، أو في سوق العقارات، أو مجموعة من المؤسسات المالية، وبالتالي انهيار النظام المالي برمته، ويحدث مثل هذا الانهيار المفاجئ في أسعار الأصول نتيجة انفجار " فقاعة سعريه " مثلا، والفقاعة المالية أو السعريه أو فقاعة المضاربة كما تسمى أحيانا هي بيع وشراء كميات ضخمة من نوع أو أكثر من الأصول المالية أو المادية كالأسهم أو المنازل بأسعار تفوق أسعارها الطبيعية أو الحقيقية .(البدوي، 1999 : 39)

وتتمثل الأزمة الحالية في التداعيات الناجمة عن أزمة الرهون العقارية التي ظهرت على السطح في عام 2007 بسبب فشل ملايين المقترضين لشراء مساكن وعقارات في الولايات المتحدة في تسديد ديونهم للبنوك بسبب عدم التأكد من ملاءتهم الائتمانية وأدى ذلك إلى حدوث أزمة قوية للاقتصاد الأمريكي، ووصلت تبعاتها إلى اقتصاديات أوروبا و آسيا مطيحة في طريقها بعدد كبير من كبريات البنوك والمؤسسات المالية العالمية ولم تفلح مئات مليارات الدولارات التي ضخنت في أسواق المال العالمية من وضع حد لازمة الرهون العقارية مما أدت إلى فقدان الثقة وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج . (شفيح، 2009 : 4)

وهكذا يتضح بأن الازمة المالية عبارة عن التقلبات الشديدة التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية وعلى حجم إصدار أسعار الأسهم والسندات، وأجمالي القروض والودائع المصرفية ومعدل الصرف، والتي ينتج عنها انهيار شامل في النظام المالي والنقدي .

ثانياً- الأزمة المالية العالمية.... الأسباب الحقيقية:-

إن الأسباب الحقيقية لازمة المالية العالمية من خلال الاطلاع على معظم آراء المختصين تتمثل بالتالي:-

١- زيادة أحجام المديونية أو ما يطلق عليه اسم الرافعة المالية (**Financial Leverage**) ، فما هو المقصود بذلك ؟ أشرنا إلى أن هناك نوعين من الأصول المالية، أصول تمثل الملكية وأصول تمثل مديونية، أما الأصول التي تمثل الملكية فهي أساساً ملكية الموارد العينية من أراضي ومصانع وشركات ، وهي تأخذ عادةً شكل أسهم، وبالنسبة لهذا الشكل من الأصول المالية فهناك عادةً حدود لما يمكن إصداره من أصول للملكية ، حقاً أنه يمكن المبالغة بإصدار أسهم بقيم مالية مبالغ فيها عن القيمة الحقيقية للأصول التي تمثلها، ولكن يظل الأمر محدوداً، لأنه يرتبط بوجود هذه الأصول العينية. (**IASB, 2008,40**)

أما بالنسبة للشكل الآخر للأصول المالية وهو المديونية، فلا تكاد حدود التوسع فيها أن تكون موجودة ، وقد بلغت المؤسسات المالية في التوسع في هذه الأصول للمديونية ، وكانت التجارب السابقة قد فرضت ضرورة وضع حدود على التوسع في الاقتراض ، ومن هنا فقد استقرت المبادئ السليمة للمحاسبة المالية على ربط حدود التوسع في الاقتراض بتوافر حد أدنى من الأصول المملوكة، فالمدين يجب أن يمتلك حداً أدنى من الثروة حتى يستدين، اي أن يتوقف حجم استدانته على حجم ملكيته للأصول العينية، ولذلك حددت اتفاقية بازل للرقابة على البنوك حدود التوسع في الإقراض للبنوك بأن لا تتجاوز نسبة من رأس المال المملوك لهذه البنوك، فالبنك لا يستطيع أن يقرض أكثر من نسبة محددة لما يملكه من رأسمال وإحتياطي وهو ما يعرف بالرافعة المالية.

وعلى الرغم من أن البنوك المركزية تراقب البنوك التجارية في ضرورة احترام هذه النسب، فإن ما يعرف باسم بنوك الاستثمار في الولايات المتحدة لا يخضع لرقابة البنك المركزي .

ومن هنا توسعت بعض هذه البنوك في الإقراض لأكثر من ستين ضعف حجم رؤوس أموالها كما في حالة (UBS) ، ويقال إن الوضع بالنسبة لبنك (Lyman) كان أكبر (وسنتطرق إلى

هذا الموضوع بالتفصيل لاحقاً) ، وهذه الزيادة الكبيرة في الإقراض تعني مزيداً من المخاطر إذا تعرض بعض المدينين لمشكلة في السداد كما حدث بالنسبة للأزمة العقارية.

(<http://www.moheet.com/home.html>)

٢- الجشع ، حيث انه السبب الرئيسي لعمليات الإقراض والاقتراض التي تقوم بها المؤسسات المالية، فمزيد من الإقراض والاقتراض يعني مزيداً من الأرباح، أما المخاطر الناجمة عن هذا التوسع في الإقراض فهي لا تهتم مجالس الإدارة في معظم هذه البنوك، والتي تهتم فقط بالأرباح قصيرة الأجل ، حيث يتوقف عليها حجم مكافآت الإدارة، ومن هنا ظهرت أرباح مبالغ فيها ومكافآت مالية سخية لرؤساء البنوك، وهكذا أدى الاهتمام بالربح في المدة القصيرة إلى تعرض النظام المالي للمخاطر في الامد الطويل. (David,2008,64)

٣- ولكن التوسع في الإقراض لا يرجع فقط إلى تجاهل اعتبارات الحدود للرافعة المالية لكل مؤسسة، بل إن النظام المالي في الدول الصناعية قد اكتشف وسيلة جديدة لزيادة حجم الإقراض عن طريق اختراع جديد اسمه المشتقات المالية (Financial Derivatives)، وهو اختراع يمكن عن طريقه توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناء على أصل واحد كما سيتضح من المثال الذي سوف نعرضه عن تركيز الإقراض على قطاع أو قطاعات محدودة ، فماذا حدث في هذا المجال ، وهو المرتبط بما يعرف بأزمة الديون العقارية.

ولدت الأزمة الأخيرة نتيجة ما أطلق عليها أزمة الرهون العقارية، فالعقارات في أمريكا هي أكبر مصدر للإقراض والاقتراض ، فالحلم لكل مواطن هو أن يملك بيته، ولذلك فهو يشتري عقاره بالدين من البنك مقابل رهن هذا العقار، والأزمة بدأت فيما عرف بالرهون العقارية الأقل جودة (sub prime)، فماذا حدث؟

يشتري المواطن بيته بالدين مقابل رهن هذا العقار ، ثم ترتفع قيمة العقار، فيحاول صاحب العقار الحصول على قرض جديد نتيجة ارتفاع سعر العقار، وذلك مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية ، ومن هنا التسمية بأنها الرهون الأقل جودة، لأنها رهونات من الدرجة الثانية.

(<http://www.moheet.com/home.html>)

٤- نقص أو انعدام الرقابة أو الإشراف الكافي على المؤسسات المالية الوسيطة ، وهي حقاً تخضع البنوك التجارية في معظم الدول لرقابة دقيقة من البنوك المركزية، ولكن هذه الرقابة تضعف أو حتى تنعدم بالنسبة لمؤسسات مالية أخرى مثل بنوك الاستثمار وسماسرة الرهون العقارية أو الرقابة على المنتجات المالية الجديدة مثل المشتقات المالية أو الرقابة على الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية، وبالتالي تشجع المستثمرين على الإقبال على الأوراق المالية ، و كنتيجة للأزمة فقد انتهى نموذج البنوك الاستثمارية حيث وافق الاحتياطي الفدرالي على تحول (مورغان ستانلي وغولدمان ساكس) إلى شركتين مصرفيتين قابضتين ويوافقان على الخضوع لأنظمة أشد صرامةً ومن ثم تصبحان أقرب للبنوك التجارية.

٥- غياب الشفافية وتأخر الإفصاح عن الخسائر حتى تراكمت بهذا الحجم التريليون، فلو أن القوائم المالية لهذه المؤسسات المالية والمصارف العالمية كانت تعد طبقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها ، وان مراقبي الحسابات كانوا يعطون تقارير محايدة بأن القوائم المالية تظهر بمعدل المراكز المالية لهذه المنشآت لما حصلت هذه المفاجآت لأن المعايير المحاسبية تلزم عند الشك في تحصيل الديون وعند انخفاض قيم الموجودات (طبقاً لقاعدة الحيطة والحذر ومبدأ الشفافية) أن يتم تكوين ما يقابلها بما يسمى مخصص الديون المشكوك في تحصيلها يخصم من أرباح ذلك العام ، كل ذلك ما يؤكد أن القوائم المالية لم يتم إعدادها طبقاً لمقتضيات الاستثمارات المالية مما تسبب في تراكم المشكلة وتعاضم حجمها.

(<http://www.moheet.com/home.html>)

وقد تكاثفت هذه العناصر على خلق هذه الأزمة المالية، ولم يقتصر أثرها في التأثير على القطاع المالي بزيادة حجم المخاطر نتيجة للتوسع المحموم في الأصول المالية، بل إنه هدد أحد أهم عناصر هذا القطاع وهو الثقة ، فعلى الرغم من أن العناصر المشار إليها كافية لإحداث

أزمة عميقة، فإن الأمور تصبح أكثر خطورة إذا فقدت الثقة أو ضعفت في النظام المالي الذي يقوم على ثقة الأفراد، ويزداد الأمر تعقيداً نتيجة للتداخل بين المؤسسات المالية في مختلف الدول، فجميع المؤسسات المالية - وبلا استثناء - تتعامل مع بعضها البعض ، وأي مشكلة تصيب إحدى هذه المؤسسات، لا بد أن تنعكس بشكل مضاعف على بقية النظام المالي العالمي (العولمة).

وهكذا نجد أن الأزمة المالية الحالية هي نتيجة للتوسع غير المنضبط في القطاع المالي في الولايات المتحدة ومن ورائه في بقية دول العالم المتقدم.

٦- الارتفاع المتوالي لسعر الفائدة من جانب بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي منذ عام (٢٠٠٤) يعتبر عاملاً مهماً أدى إلى المساعدة في خلق هذه الأزمة ، وهو ما ألقى زيادة في أعباء القروض العقارية من حيث خدمتها وسداد أقساطها ، خاصة في ظل التغاضي عن السجل الائتماني للعملاء وقدرتهم على السداد .

٧- إن النظام المصرفي يقوم على نظام الفائدة أخذاً وعطاءً، ويعمل في إطار منظومة تجارة الديون شراءً وبيعاً ووساطةً، وكلما ارتفع معدل الفائدة على الودائع كلما ارتفع معدل الفائدة على القروض الممنوحة للأفراد والشركات والمستفيد هو البنوك والوسطاء الماليون والعبء والظلم يقع على المقترضين الذين يحصلون على القروض سواء لأغراض الاستهلاك أو لأغراض الإنتاج .

٨- أن الميزانية من أهم القوائم والتقارير المالية، والتي من خلالها يتم تقييم قوة المؤسسة ووضعها المالي، وقد ظهر في عمليات إعداد الميزانية الكثير من العبث عن صنع العالم الغربي، للثراء السريع، الذين قيموا بعض الأصول في الميزانية (كالرهانات) والتي تتمثل في (العقار، الأسهم والمشتقات بجميع أنواعها) بأسعار أعلى من القيمة الحقيقية لها بكثير، وان الهدف من قبول هذه الضمانات كان هو إقراض الراهن بفوائد كبيرة، حتى يولد المال من المال وليس عبر قيمة عمل حقيقية، الأمر الذي جعل الميزانية لا تعطي الصورة الحقيقية عن المركز المالي لهذه الوحدات الاقتصادية. فضلاً عن ذلك عدم إظهار بعض البنود في الميزانية العمومية كالمشتقات تحت تسمية بنود خارج الميزانية (Off-balance sheet) مما أدى إلى إلغاء دور الميزانية في الكشف المبكر عن مستوى المخاطر التي تعترض استمرارية المؤسسة . (1994:187) , (Edwards & Mellett)

ويمكن القول ان هناك مجموعة من العوامل والاسباب مجتمعة أدت الى حدوث الازمة المالية العالمية سواء أكانت اقتصادية ام قانونية ام مالية ام غيرها .

المبحث الثالث

حقيقة اثر منهج القيمة العادلة على الأزمة المالية العالمية

أولاً- اتهامات للقيمة العادلة بالتسبب بالأزمة:-

يمكن القول انه من البديهي وجود سبب أو أسباب لكل شيء في الوجود وسواء كان ذلك السبب صحيحاً أو خطأً، حقيقياً أو وهمياً ففي النهاية اعتدنا الوصول إلى ما يبرر لنا وجود الأشياء أو حدوث الأحداث . والحال هذه يمكن القول انه إذا لم نجد ذلك السبب الذي نبحث عنه فهل من الصواب أن نضع نصب أعيننا مجموعة من الأسباب المفترضة والتي نحاول أن نقصي كونها تمثل السبب الحقيقي أم لا؟

بالتركيز إن الإجابة ستختلف من شخص إلى آخر لكن أكثر الإجابات منطقية ستتنحصر بين الرأي القائل انه من غير المنصف اتهام الأسباب المفترضة دون دليل حقيقي، أما الإجابة المنطقية الأخرى فتتمثل بكون اتهام الأسباب المفترضة سيؤدي في النهاية إلى الوصول عادةً إلى السبب

الحقيقي، وسواء كان الأمر هذا أو ذلك ففي الأساس الكل متفق على ضرورة العمل الحثيث من قبل كل المختصين لمعرفة الأسباب الحقيقية التي تبرر العلة من وجود الأشياء والأحداث .
(David,2008,64)

ربما يتفق الكل على كون الحضارة والمدنية أدت بشكل أو بآخر إلى زيادة تعقيد الأشياء وصعوبة تفسيرها والوصول إلى جوهرها وحقيقتها، وذلك ينطبق تماماً على الأزمة المالية العالمية حيث أن هناك تخبط ملحوظ بين الاقتصاديين والمحللين الماليين في تحديد سبب نشوء الأزمة وسبل علاجها، ولا يوجد اتفاق حول السبب وآلية العلاج يمكن الاستناد عليه أو الوثوق به، مما زاد المشكلة تعقيداً وترك جل الأمور في مرمى التكهنات والمحاولات ، في محاولاتهم لمعرفة مكن الخلل الذي أدى إلى حدوث الأزمة وصورة أذهلت العالم سواء كان من حيث أنها ضربت الاقتصاد العالمي الأول المتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية أو من حيث آثارها على اغلب دول العالم .

وفي ظل هذا التخبط تفاوت وتعارض الآراء بين أصحاب الاختصاص بخصوص الأسباب الحقيقية التي ولدت الأزمة، وقد ساهم هذا الاختلاف في جعل الأمر أكثر غموضاً وبدا كأن الجميع يكيل الاتهامات للآخر.

لم تكن مهنة المحاسبة ومعاييرها المهنية بمنأى عن تداعيات الأزمة المالية العالمية ، إذ ثار جدل كبير حول دور منهج القيمة العادلة في إحداث الأزمة حيث صرحت بذلك العديد من الجهات وخصوصاً عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي، والكثير كذلك من رؤساء مجالس إدارات بنوك وشركات عملاقة، ودعوا إلى وقف تطبيق جميع معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة (المعيار المحاسبي الأمريكي ١٥٧) وفي هذا السياق دعا (جورج ماكين) المرشح الجمهوري لرئاسة الجمهورية حينئذ وبمشاركة ٦٠ عضواً من أعضاء الكونجرس الأمريكي إلى وقف العمـل فيـهـ ولـو بـصـفـة مـؤقـتة .

(<http://www.infotechaccountants.com/forums>)

وخصوصاً في ظل وجود شكوك حول إساءة تطبيق المعيار ، وعليه فقد تضمنت خطة الإنقاذ الأمريكية فقرتين (١٣٢ و ١٣٣) الذين يتعلقان بمحاسبة القيمة العادلة حيث تنص الفقرة (١٣٢) على ضرورة امتلاك هيئة الأوراق المالية صلاحية تعليق تطبيق المعيار (١٥٧) لأي شركة مصدرة للأوراق المالية إذ رأت الهيئة بأن ذلك يصب في المصلحة العامة ويحمي المستثمرين .

وتنص الفقرة (١٣٣) على انه يتوجب على هيئة الأوراق المالية إجراء دراسة حول المعايير المحاسبية المتعلقة بالقيمة العادلة ويتوجب عليها تقديم تقريرها إلى مجلس الشيوخ خلال فترة (٩٠) يوماً تبشيراً من تاريخ إقرار الخطة .

(<http://www.argaam.com/partal/Default.aspx>)

وهكذا نلاحظ ان الاتهامات وجهت من قبل بعض الجهات حول اساءة تطبيق معيار القيمة العادلة ودوره في احداث الازمة المالية العالمية .

ثانياً- اساس الاتهامات للقيمة العادلة:-

يمكن القول إن الأساس الذي بنيت عليه الاتهامات الموجهة لمنهج القيمة العادلة كأحد الأسباب الرئيسية المكونة للازمة المالية العالمية هو في الحقيقة يمثل احد أقوى الانتقادات الموجهة للمدرسة الراديكالية بصورة عامة ولمنهج صافي القيمة البيعية بصورة خاصة متمثلاً بصعوبة الحصول على أسعار بيع (صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق) من سوق الطلب على أساس موضوعي لمجموعة من بنود قائمة المركز المالي . (حنان ، ٢٠٠٤، ص ١١٤)

مما يؤدي إلى اللجوء إلى احد البديلين الآتيين :-

١- احتساب مؤشرات أسعار المبيعات التي تحتسب أما من خلال المصادر الخارجية أو داخلياً من قبل المنشأة .

٢- الاستعانة بالتقديرات من خلال المقيمين الخارجيين أو من خلال الخبرات الإدارية .
وسواء تم اللجوء إلى البديل الأول أو الثاني فإن النتائج المترتبة هي نتائج يشوبها الكثير من الشك أو عدم الدقة على اعتبار أن أسعار الأصول في تغير مستمر ويمكن أن يتغير السعر بين التوقيت الذي يتم فيه الحصول على سعر الأصل من السوق والتوقيت الذي يتم فيه إعداد القوائم المالية المطلوبة (في نهاية السنة عادةً) .

وبهذا الصدد يمكن القول إن عدم وجود حدود قانونية دقيقة وواضحة تنظم عملية الحصول على الأسعار البيعية المطلوبة يفسح المجال أمام عمليات التلاعب بالأسعار سواء كان ذلك من خلال التأثير على الأشخاص القائمين بعمليات التقدير أو من خلال التلاعب بأسعار الأصول التي يتم تصنعها حسب الطلب وبمواصفات خاصة باستغلال عدم وجود سوق دائمة يتم اللجوء إليها للتأكد من السعر الحقيقي لتلك الأصول .

أي يمكن القول إن استخدم منهج القيمة العادلة في تقييم الأصول يمكن أن يستخدم كمبرر لتضخيم أسعار الأصول وبالتالي زيادة موجودات المشاريع الأمر الذي يؤدي إلى حصولها على مكاسب جمة من أبرزها الاستثمارات الجديدة و أسم المشروع في السوق وزيادة ثقة المستثمرين بأوضاع المشروع وكذلك زيادة إمكانية الاقتراض وتمويل الأنشطة المختلفة .

ومما تقدم يمكن القول إن الجهات (السياسية منها و الاقتصادية) التي تبنت مسألة كيل الاتهامات لمنهج القيمة العادلة بالتسبب بالأزمة المالية العالمية اعتمدت أسلوب التفكير المطروح أعلاه للتوصل للنتائج التي بينها سابقاً .

ثالثاً- ردود على الاتهامات لمنهج القيمة العادلة:-

لقد تمكن الإنسان عبر الأجيال من الانتقال بمستوى وطريقة تفكيره من المحلية المغلقة إلى الأسلوب الحضاري المنفتح فبعد أن كان التفكير الإنساني يتناول الأمور بفرديية أصبح وبتأثير وفائدة التجارب المتكررة يفضل الاعتماد على التفكير القائم على الرأي والرأي الآخر، والمهم بالنسبة للإنسان هو الوصول إلى حقيقة الأمور . (النقيب ، ٢٠٠٤، ص ٤٢٠)

إن أسلوب التفكير الذي اتبعته معظم الجهات التي قامت بكيل الاتهامات لمنهج القيمة العادلة كأحد الأسباب الرئيسية التي ولدت الأزمة المالية العالمية يمثل وجهة نظرهم للموضوع والحقيقة أنها تمثل رأياً منطقياً من منظور معين ، غير إن هناك بالمقابل رأي آخر للموضوع يتمثل في أن النقطة التي يركز عليها المتهمون والتي تشكل الأساس الذي بنو عليه اتهاماتهم وهو صعوبة الحصول على أسعار بيع (صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق) من سوق الطلب على أساس موضوعي لمجموعة من بنود قائمة المركز المالي . (حنان ، ٢٠٠٤، ص ١١٤)

وبالتالي يمكن أن يستخدم كمبرر لتضخيم أسعار الأصول لا يشمل الأصول للإنتاج النمطي (المتكرر) وإنما يخص فقط الأصول المتعلقة بالإنتاج غير النمطي (غير المتكرر) والتي لا تمثل نسبة كبيرة من إجمالي الأصول .

وبهذا الصدد يمكن القول إن السبب الرئيس لتضخم قيم الأصول هو (وكما أسلفنا سابقاً) يتمثل في لجوء العديد من الشركات وخصوصاً الاستثمارية منها في أنحاء العالم المختلفة وبالذات في الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدام ما يعرف بالمشتقات المالية غير القانونية والتي تسمى أحياناً بـ (C.D.S) بدلاً من استخدام المشتقات المالية المشروعة والتي يطلق عليها (C.D.O).

كما أكد مجلس معايير المحاسبة المالية الدولية بأنه قام بفحص معيار القيمة العادلة المستخدم في ازمة الائتمان وشدد على ان معيار القيمة العادلة ساهم في اضعاف الشفافية عالية الجودة على المعلومات المالية وكأستجابة للأزمة قام المجلس بالتعاون مع مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكية لتحسين معيار القيمة العادلة . (IASB, 2008,35)

ويمكن القول ان هناك جهات ومجالس عديدة وضحت اهمية معيار القيمة العادلة في زيادة ملائمة المعلومات المحاسبية وزيادة جودتها وشفافيتها .

المبحث الرابع دراسة حالة.....بنك ليمان برذرز (Lemans Brothers)

سنحاول في هذا المبحث بيان مدى صحة الشرح لأسباب حدوث الأزمة المالية العالمية الذي قدمناه سابقاً من خلال استعراض عينة من واقع الأزمة متمثلة ببنك ليمان برذرز .

• تأسس بنك ليمان برادرز في عام ١٨٥٠ من قبل اثنين من سماسرة القطن هما (هنري ليمان) الذي هاجر من ألمانيا مع شقيقه (ايمانويل) في مونتغمري في ولاية ألاباما ثم انتقلت الشركة إلى مدينة نيويورك بعد الحرب الأهلية، ونمت بعد ذلك كواحدة من شركات (وول ستريت) الاستثمارية العملاقة بعد عام على الأزمة ثم بعدها إفلس بنك ليمان برادرز.

• رابع أكبر مصرف أميركي ([http://www.aawsat.com/ Default](http://www.aawsat.com/Default.aspx))
• بلغ إجمالي أصوله ٦٣٩ مليار دولار حتى ٣١ أيار (مايو) بينما وصل إجمالي ديون البنك حتى ذلك التاريخ إلى ٦١٣ مليار دولار.

• أسهمت الخسائر والشائعات في تراجع سعر سهمه في البورصة فلم يعد سعر السهم يساوي مساء الجمعة سوى ٣,٦٥ دولار مقابل سعره في شباط (فبراير) ٢٠٠٧ وهو ٨٣,٣٠ دولار، وأكثر من ٩٠ دولاراً في أوائل كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٧.

• ريتشارد فولد رئيس مجلس الإدارة المدير العام منذ ١٩٩٣ أقال كل من حوله وبقي متمسكاً بمنصبه في حين أن عدداً كبيراً من مديري مصارف تخلوا عن مناصبهم أمام حجم الأضرار الناجمة عن أزمة الرهن العقاري.

• بعد أن تضرر بشكل كبير أثناء اعتداءات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، ٢٠٠١ نقل المقر إلى حي وول ستريت بالقرب من تايمز سكوير، ولمصرف (ليمان برادرز) أيضاً مقران إقليميان في لندن وطوكيو.

• في نهاية شباط (فبراير) ٢٠٠٨ كان يعمل في البنك ما يقرب من ٢٨ ألف موظف .

(<http://www.sharesgate.com/vb/t59179.html>)

وكان مصرف (ليمان برادرز) ، رابع أكبر بنك في الولايات المتحدة، أشهر إفلاسه في الثامن من سبتمبر ٢٠٠٨ بعد فشل الجهود المبذولة لإنقاذه، وأدخل معه العالم بأسره في أزمة مالية لم يشهد مثلها منذ (الكساد) العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي . وقد كشف تقرير محاسبي أمريكي أن انهيار بنك (ليمان برادرز) العملاق ، الذي أطلق شرارة الأزمة المالية العالمية بشكل مرعب بسبب ضخامة حجم أصوله التي تقارب ٧٠٠ مليار دولار، ناتج عن ممارسات خاطئة من قبل الإدارة، فيها الكثير من المجازفة، إلى جانب عمليات تلاعب في البيانات المالية. وقال تقرير أعدّه (أنطوان فالوكس) المعين من قبل القضاء الأمريكي للتدقيق في حسابات المصرف بعد تقدمه بطلب للحماية من الإفلاس، إن إدارة (ليمان برادرز) تجاوزت بشكل متكرر معايير المخاطرة الداخلية التي تعتمد عليها، كما ارتكبت مجموعة كبيرة من الأخطاء واتخذت خطوات دون تفكير دقيق. ويعتبر طلب الإفلاس الذي قدمه المصرف في ١٥ سبتمبر (أيلول) ٢٠٠٨ الأكبر في تاريخ المصارف والاقتصاد العالمي، وأدت الخطوة آنذاك إلى انهيار في أسواق المال الأمريكية والعالمية هو الأسوأ منذ الركود الكبير مطلع العقد الثالث من القرن الماضي ، وبحسب التقرير فقد حاولت إدارة المصرف التلاعب بالبيانات المالية قبل إعلان الإفلاس لإخفاء حقيقة الأوضاع فيه عبر ممارسة محاسبية تدعى (ريبو ١٠٥) تسمح للمصارف بإخفاء قروض من البيانات مع

الاحتفاظ بالوقت عينه بالسيولة التي حصل عليها منها في قائمة الموجودات، الأمر الذي يحسن ملاءمتها أمام المستثمرين ويقتنعهم بإمكانية إقراضها دون مخاطر.

<http://www.arabic.cnn/>(Business)

يُذكر أن (ريبو) وهي اختصار لعبارة (اتفاقيات إعادة شراء) من الممارسات السائدة في (وول ستريت) وتمثل قروضاً قصيرة الأجل توفر في بعض الأحيان تمويلاً حيويًا للغاية، ومن خلالها تقوم المصارف بإقراض أصول لمصارف أخرى مقابل أموال لفترات زمنية قصيرة، تصل إلى عشية يوم واحد في بعض الأحيان إلا أن (ليمان برادرز) لجأ إلى التلاعب المحاسبي في صفقاته المعتمدة على (ريبو ١٠٥) حيث تعتمد على ما يبدو صياغة صفقات على نحو يجعله يبيع أوراقاً مالية عند نهاية ربعاً ما من السنة المالية، لكن مع تخطيطه لشرائها مجدداً في غضون أيام، وكانت هذه الأصول في معظمها ممتلكات عقارية غير سائلة، مما يعني أنه من العسير بيعها في إبطار صفقات عادية.

وسعت إجراءات التلاعب الحسابي في خفض مستويات ديون المصرف بصورة زائفة مؤقتة للوصول بها إلى مستويات معينة، مما يضع المصرف في صورة أفضل مما هو عليه في واقع الأمر. (<http://www.borsaworld.com/vb/>).

وتجدر الإشارة إلى أن بنك (ليمان برادرز) كان لاجباً رئيسياً في سوق القروض العقارية من الدرجة الثانية (Sub prime)، وإنه قام بهذا النوع من العمليات ما يقرب من (٦٠) مرة. وأنه كغيره من المؤسسات المالية واجه المخاطر التي تترتب على الخسائر الكبيرة الناجمة عن الانكشاف على هذا النوع من الإقراض مرتفع المخاطر التي يمكن أن تكون قاتلة، وعندما بدأت الأزمة تتعمق في عام ٢٠٠٧ وأوائل عام ٢٠٠٨، قاوم البنك التوقعات بإفلاسه أكثر من مرة، تماماً كما حدث من قبل في عام ١٩٩٨ عندما بدأ متراجحاً بعد أزمة العملات في أنحاء العالم إلا أنه خرج من الأزمة قوياً بعد ذلك لينتعث بقوة.

<http://www.aleqt.com/2009/09/28/section-online.html>

وأن العقود المالية التي يتم اشتقاق قيمتها من قيمة الأصول الضمنية يمكن استخدامها لأغراض عدة كالاستثمار والتحوط والمضاربة ويكون قلب قيمتها اشد من التقلبات التي تحصل على قيمة الأصل الضمني لها وتتعلق بالبنود والالتزامات خارج الميزانية وهذا عامل آخر من عوامل الازمة .

(Ross, 2002 : 695)

وهكذا يتضح بأن اتهام منهج القيمة العادلة بأنه سبب في حدوث الازمة المالية العالمية ما هو الا اتهام غير صحيح نتج عن الفشل في تحليلات المختصين لهذا الازمة ودون دراسة متمعنة .

المبحث الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً- الاستنتاجات:-

ولا بد في النهاية من ذكر أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث وهي على النحو الآتي:
١- إن مسببات الأزمة المالية هو منح قروض أكثر من الأصول المملوكة للمصارف وهذا ما حدث في بعض المصارف الأمريكية ، فضلاً عن الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية والذي سيؤدي إلى حدوث أزمة مالية فيما إذا عجز المصرف عن إيجاد التمويل الخارجي وبالتالي يؤدي إلى فقدان الثقة بين المصارف وامتناع المصارف أقراض بعضها البعض .

- ٢- هناك تخبط ملحوظ بين الاقتصاديين والمحللين الماليين والمحاسبين في تحديد اسباب نشوء الازمة وسبل علاجها ، ولا يوجد اتفاق على الاسباب وآلية العلاج يمكن الاستناد عليه او الوثوق به ، مما زاد المشكلة تعقيداً وترك جل الامور في مرمى التكهنات والمحاولات .
- ٣- إن الأساس الذي اعتمده اغلب من وجهوا أصابع الاتهام لمنهج القيمة العادلة بالتسبب بالازمة يتمثل بـ:
- أ- صعوبة أو عدم إمكانية الحصول على الاقيام السوقية الدقيقة للعديد من الأصول أما لعدم وجود أسواق خاصة بها أصلاً ، أو في حالات الأسواق غير النشطة .
- ب- إمكانية التلاعب بالاقيام السوقية الخاصة بالأصول من خلال عمليات المضاربة وغيرها .
- ٤- إن السبب الرئيسي لتضخم قيم الأصول هو يتمثل في لجوء العديد من الشركات وخصوصاً الاستثمارية منها في أنحاء العالم المختلفة وبالذات في الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدام ما يعرف بالمشتقات المالية غير القانونية والتي تسمى أحياناً بـ (C.D.S) بدلاً من استخدام المشتقات المالية المشروعة والتي يطلق عليها (C.D.O).
- ٥- ان اتهام منهج القيمة العادلة بأنه السبب الرئيسي الذي ولد الازمة ما هو سوى اتهام باطل نتج عن التخبط في التحليلات وفشل المختصين في تحديد واقع الامور ، وممارسة لعبة القاء اللائمة هنا وهناك دون دراسة مسبقة مؤكدة .
- ٦- هناك تأكيد من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية على ان الغاء استعمال منهج القيمة العادلة او ايقافه ولو مؤقتاً سوف يفاقم الازمة من منطلق ان ذلك سيلغي عنصر الشفافية وبالتالي سوف يفقد مستخدمو القوائم المالية ثقتهم بها.

ثانياً- التوصيات:-

- ١- نتيجة لانفتاح المصارف العراقية بالتعامل مع المصارف الخارجية في الوقت الراهن فإن عليها أن تضع نصب أعينها إدارة المخاطر وهذا يفرض على المصرف أن يعرف جيداً مختلف المخاطر ومصادرها ليتمكن من قياسها ومتابعتها ومراقبتها .
- ٢- ضرورة الاستمرار في مراقبة الشركات المدمجة في السوق العالمي وخصوصاً في عملية التزامها بمعايير المحاسبة الدولية ، وأطلاعها على الدليل الاسترشادي الخاص باستخدام منهج القيمة العادلة في ظل الاسواق غير النشطة ، وأعماده بشكل رسمي ملزم .
- ٣- محاولة اعادة الثقة الى الاسواق المالية العالمية ، وذلك من خلال توعية المستثمرين بأهمية معايير المحاسبة وإنها تساهم في اعطائهم الشفافية التي تساهم بجعل قراراتهم الاستثمارية ناجحة .
- ٤- ضرورة ان تمارس هيئة البورصة رقابة مشددة على المتعاملين المخالفين في السوق المالي، وكذلك وضع الضوابط الكفيلة للحد من تسريب المعلومات وبث الاشاعات التي تغذي المضاربة غير المنضبطة من قبل بعض الوسطاء الماليين .
- ٥- العمل على تجنب وقوع الشركات والاسواق المالية في القطر في التجارب والافكار الخاطئة التي وقعت بها الشركات والاسواق العالمية وأتخاذ كافة السبل والآليات لمعالجتها .
- ٦- العمل على اعداد قوائم مالية اضافية معدة على اساس القيمة السوقية تكون قوائم مكتملة وليس بديلة للقوائم المالية الاصلية المعدة على اساس الكلفة التاريخية وذلك لتوفير المعلومات المحاسبية الملائمة والموثوق بها .

المصادر:-

١. البدوي، عبد الحافظ السيد، " إدارة الأسواق المالية – نظرة معاصرة "، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999 .

٢. الشيخ، الراوي، " الأزمة المالية العالمية، انعكاساتها وحلولها "، بحث ملقى في مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها – جامعة الجنان " ، طرابلس، لبنان، 13 – 14 آذار 2009 .
 ٣. الناغي، محمود السيد، " دراسات في النظرية"، الطبعة الاولى، القاهرة، ٢٠٠٢ .
 ٤. النقيب، كمال عبد العزيز، " مقدمة في نظرية المحاسبة"، الطبعة الاولى، عمان، ٢٠٠٤ .
 ٥. بلقاوي، احمد رياحي، "نظرية محاسبية"، المجلد الاول، ترجمة د. رياض العبد الله، ٢٠٠٩ .
 ٦. بلقاوي، احمد رياحي، "نظرية محاسبية"، المجلد الثاني، ترجمة د. رياض العبد الله، ٢٠٠٩ .
 ٧. حنان، رضوان حلوه، " بدائل القياس المحاسبي المعاصر"، الطبعة الاولى، عمان، ٢٠٠٤ .
 ٨. شفيق، فلاح، " النشاط الربوي والأزمات المالية "، 2009 .
 ٩. كام، فيرون، "نظرية محاسبية"، ترجمة د. رياض العبد الله، الموصل، ٢٠٠٠ .
 ١٠. عليوة، السيد، " إدارة الأزمات والكوارث – مخاطر العولمة والإرهاب الدولي "، مركز القرار للاستشارات، الطبعة الثالثة، القاهرة، 2004 .
- 11-David, Chairman , "Accounting and the banking crisis", Memorandum Submitted by SIR, INTERN International Accounting Standard Board, House of Commons Treasury Committee "BANKING CRISIS INQUIRY" November, 2008.
- 12-Edwards, J. R. and Mellett, H. J., " Accounting for Banking Student", fourth ed. The chartered instute of Bankers, 1994.
- 13-Herz, Bob, "Meeting the Challenges of Financial Reporting in an Era of Change", Financial Executives International Current Financial Reporting Issues Conference, New York Hilton Hotel, November, 2002.
- 14-IASB , Expert Advisory panel "Measuring and disclosing the fair value of financial instruments in markets that are no longer active" , International Accounting Standard Board, London , September, 2008.
- 15-IASB, Expert Advisory panel , "Measuring and disclosing the fair value of financial instruments in markets that are no longer active" , International Accounting Standard Board, London, October , 2008.
- 16-Ross, Stepnen, A., Westerfield, Randolph, W., and Jaffe, Jaffrey, F. " Corporate Finance " , Mc Graw – Hill, 2002 .
- 17- <http://www.moheet.com/home.html>.
- 18-<http://www.infotechaccountants.com/forums>.
- 19-<http://www.argaam.com/partal/Default.aspx>.
- 20- <http://www.aawsat.com/Default.aspx> .
- 21-<http://www.sharesgate.com/vb/t59179>.
- 22-<http://www.arabic.cnn/Business> .
- 23-<http://www.borsaworld.com/vb.php> .
- 24 <http://www.aleqt.com/2009/09/28/section-online.Html>.